November 85

تشرين الثاني - نوفمبر/كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥
المجلد ١٥ العدد ١١

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

نور الدين الأتاسي الذي شغل سابقاً منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في سوريا

■ المُقدَّم صلاح جديد ، الأمين العام المساعد السابق لحزب البعث .

■ كمال حسين ، السفير السوري السابق في فرنسا .

■ مجلي نصراوين ، قاض أردني وعضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث .

■ محمد عيد عشاوي ، الذي شغل سابقاً منصب وزير الداخلية والشؤون الخارجية .

سوريا : خمسة عشر عاماً في السجن دون محاكمة

تواصل منظمة العفو الدولية سعيها لاطلاق سراح ١٨ سجينا كانت السلطات السورية قد احتجزتهم في سجن المزة العسكري في دمشق لفترة تصل إلى ١٥ عاما دون توجيه التهم إليهم أو محاكمتهم . وجميع السجناء المذكورين كانوا أعضاء في حكومة حزب البعث التي حكمت سوريا في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ، أو كانت لهم صلة وثيقة بها .

ومن بين هؤلاء السجناء رئيس جمهورية سابق وخمسة وزراء سابقين وسفير سابق . وكانت السلطات قد ألقت القبض عليهم جميعا عقب الانقلاب الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، حين تسلم الرئيس حافظ الاسد زمام السلطة في البلاد .

لقد قامت السلطات الثورية أثر الانقلاب المذكور بطرد أو اعتقال الاعضاء البارزين في الحكومة السابقة أو مناصريها . ويعتقد ان السلطات ألقت القبض على السجناء الثمانية عشر بعد رفضهم التعاون مع الحكومة الجديدة . ولقد تبنت منظمة العفو الدولية السجناء المذكورين باعتبارهم من سجناء الرأي وتعتقد أن السلطات تحتجزهم لمنعهم من ممارسة حقهم في حرية التعبير والمشاركة .

أحوال السجناء

لقد احتجزت السلطات السجناء الثمانية عشر بمعزل عن السجناء السياسيين الآخرين خلال السنوات الأخيرة ، وهم يتقاسمون حاليا زنزانتين متجاورتين . وتزعم التقارير أن السلطات تسمح لعوائل السجناء بزيارتهم شهريا تنفيذاً لأوامر الرئيس حافظ الاسد . ويُفصل السجناء عن عوائلهم خلال هذه الزيارات ويرغمون على التحدث معهم بصوت عال يصل إلى أسماع حراس السجن. وتجيز لهم سلطات السجن استعمال مكتبة السجن إلا انها لا تجيز لهم الحصول على الكتب والصحف من الخارج . كما انها لا تسمح لهم بارسال اية رسائل أو تسلمها . وتضم المجموعة المذكورة سجناء آخرين كان العديد منهم ينتمي سابقا الى عضوية القيادتين القومية او القطرية لحزب البعث .

وهؤلاء هم : مروان حبش ومحمد سعيد طالب وعبد الحميد مقداد وعادل نعيسة ومصطفى رستم وحاكم الفايز (أردني) وحسن الخطيب (فلسطيني) وسلمان عبدالله (عراقي) .

محمد رباح الطويل الذي شغل سابقاً منصب وزير الداخلية في سوريا .

القلق حول الحالة الصحية للسجناء

ذكرت التقارير أن بعض السجناء كانوا قد تعرضوا للتعذيب وحرموا من تلقي العلاج الطبي خلال المراحل الأولى من فترة سجنهم .

واضافت التقارير انه لا تتوفر وسائل كافية للعلاج الطبي ، وكان على اقارب السجناء شراء الادوية من الخارج وجلبها الى السجناء أثناء زيارتهم لهم .

وذكرت التقارير ان صحة الرئيس السابق الدكتور نور الدين الأتاسي الذي يعاني من داء البول السكري ، قد تعرضت للتدهور الشديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، وأصدرت منظمة العفو الدولية طلبات مناشدة عاجلة نيابة عنه . وتزعم التقارير ان حديثة مراد ، وهو عضو سابق في القيادة القطرية لحزب البعث ، أصيب بكسر في جمجمته بسبب تعرضه للمعاملة السيئة .

وذكر أن يوسف البرجي ، وهو معلم مدرسة ابتدائية فلسطيني ، كان قد وضع رهن الحجز الانفرادي خلال الثمانية عشر شهراً الاولى من فترة اعتقاله، وفوزي رضا، وهو صيدلي، يعانيان من ضعف بصرهما . ويقال ان العديد من السجناء لا يزالون يعانون من تدهور حالتهم الصحية بما في ذلك محمد رباح الطويل ، وهو وزير داخلية سابق ، وضافي الجمعاني ، وهو أردني وعضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث .

لقد بعثت منظمة العفو الدولية على مر السنين العديد من رسائل المناشدة نيابة عن هؤلاء السجناء ولم تقم السلطات السورية لحد الآن بالرد على الرسائل المذكورة .

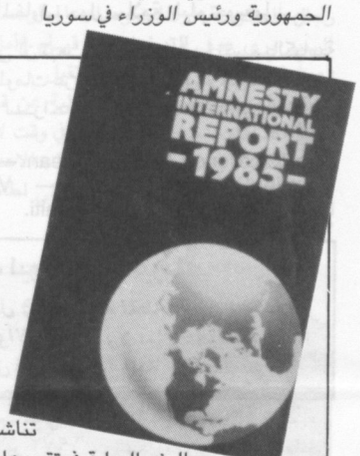

تناشد منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي الاخير المجتمع الدولي بالتوقف عن السكوت حيال اقدام الحكومات على قتل السجناء ، سواء كان ذلك عن طريق الاعدام او الاغتيال أو التعذيب .

وتضيف المنظمة في التقرير المذكور «أن الحكومات قد قامت عمداً بعمليات قتل الآلاف من المواطنين خلال عام ١٩٨٤ » . وقد تم تسجيل ما لا يقل عن ١,٥٠٠ اعداما رسمياً بشكل علني ، إلا أنه لا يعرف بالضبط عدد الاشخاص الذين أعدموا « لان أجواء السرية غطت على العديد من حوادث الوفاة ، كما انكرت الحكومات مسؤوليتها عن عمليات القتل التي نفذت بناءً على الأوامر الصادرة منها أو بالتواطؤ معها . وفاق عدد الاشخاص المقتولين عمداً لأسباب سياسية عدد الأشخاص الآخرين ، اذ يمضي التقرير قائلاً :

«لقيت أعداد كبيرة من المدنيين العزل حتفها على أيدي رجال الجيش والشرطة وقوات الأمن الأخرى أو على أيدي رجال « فرق الاعدام » التي أجازت لها السلطات القيام بذلك . وتعرض السجناء في السجون في جميع انحاء العالم إلى الموت أو تركوا ليموتوا بسبب المعاملة السيئة والاهمال المتعمد » .

« ومهما تكن الظروف فلا يمكن اطلاقا تبرير عمليات التعذيب والقتل السياسي التي تقوم بها الحكومات » .

ويشير التقرير أيضاً إلى قيام بعض مجموعات المعارضة غير الرسمية بتنفيذ عمليات التعذيب والقتل السياسي ، ويؤكد على إدانة منظمة العفو الدولية لعمليات تعذيب السجناء وقتلهم من قبل أي كان .

إقرأ في هذا العدد أيضاً : خلاصة تقرير منظمة العفو الدولية على صفحتي ٤و٥ ومقتل السجناء في راوندا على صفحة ٣ ، وتعرض السجناء الى الضرب في السجون البولندية على صفحة ٦ ، وتعرض المعتقلين إلى التعذيب في جنوب إفريقيا على صفحة ٧ .

الحملة لإنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي . وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته . ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو روّج لها ، ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة . ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالحهم ، ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة ، كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة ، ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة .

مينكيشا جبري - هيوت من إثيوبيا

كان يشغل سابقاً منصب مساعد وزير التربية . وقد القي القبض عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . وهناك مخاوف حول تدهور حالته الصحية . ولا يعرف مكان اعتقاله حالياً .

مينكيشا جبري - هيوت البالغ من العمر خمسة وخمسين عاماً ، هو واحد من مجموعة لا يقل عدد أفرادها عن ثمانية عشر سجيناً لا يزالون رهن الاعتقال دون تقديمهم للمحاكمة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . وتشير المزاعم إلى أن السجناء المذكورين ينتمون إلى عضوية منظمة التحالف الديمقراطي للشعب الاثيوبي ، وهي منظمة سرية معارضة كانت قد انتقدت صلات الحكومة بالاتحاد السوفييتي .

لقد اتهمت الحكومة الاثيوبية السجناء المذكورين بتوزيع منشورات «مناهضة للثورة بالتواطؤ مع المخططات الامبريالية الهادفة إلى اخماد الثورة» . وليس هناك دلائل على قيام منظمة التحالف الديمقراطي باستخدام أساليب العنف أو الدعوة إلى استخدامها .

وتزعم التقارير أن مينكيشا جبري - هيوت وأشخاصاً آخرين تم القاء القبض عليهم معه، كانوا قد تعرضوا للتعذيب في قسم التحقيقات المركزية في أديس أبابا . واضافت التقارير أن الضرب على باطن القدمين كان احدى وسائل التعذيب التي تعرضوا لها . ويتصف هذا المعتقل التابع لجهاز الأمن العام بوجود ظروف احتجاز قاسية .

وكانت السلطات قد سمحت لعائلته بارسال الطعام إليه كل يوم حتى منتصف العام الحالي ، حيث ذكرت التقارير أنهم أبلغوا بالتوقف عن ارسال الطعام بعد ذلك التاريخ . وقد أثار هذا الاجراء مخاوف حول احتمال وفاته . ولم تصدر السلطات أي تأكيد رسمي أو ما شابه ذلك حول وفاته ، إلا أنه لا تتوفر أية معلومات حول مكان اعتقاله .

لقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة الاثيوبية مطالبة بالحصول على معلومات عن مكان وجوده ، كما أعربت عن قلقها حول التقارير التي ذكرت أن عملية جراحية قد أجريت له لاستئصال قدمه بسبب الاصابات التي نجمت عن تعذيبه . ولم تتلق المنظمة حتى اليوم أي رد من السلطات الاثيوبية .

ولدَ مينكيشا جبري - هيوت في أديكرات بتايكراي . وتلقى تعليمه في إثيوبيا وجامعتي مانيتوبا وأوهايو في كندا والولايات المتحدة حيث حصل على شهادة الدكتوراه في التربية . وتولى في مطلع الستينات منصب مساعد وزير التربية . وبعد ذلك عمل في مكتب الامم المتحدة في أديس أبابا . ومنذ قيام الثورة في البلاد في عام ١٩٧٤ ركز نشاطه على العمل في المجال التجاري .

□ يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مطالباً بمعلومات عن مكان اعتقال مينكيشا جبري - هيوت وعن حالته الصحية ومطالباً باطلاق سراحه . ابعث برسائلك إلى العنوان التالي :

His Excellency Mengistu Haile — Mariam/Head of The Revolutionary Government of Socialist Ethiopia/Office of The Head of State/PO Box 1013 / Addis Ababa/Ethiopia.

وليم جوسما من هايتي

هو مهندس يبلغ السابعة والثلاثين ولا يزال معتقلا دون توجيه تهمة إليه أو محاكمته منذ نيسان/أبريل ١٩٨١ .

ذكرت التقارير أن رجال جهاز الأمن في هايتي اعتقلوا وليام جوسما في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨١ في مدينة كارفور التي تبعد ١٢ كيلو متراً إلى الجنوب من بورتاو - برينس . وبعد احتجازه لمدة اسبوعين في احدى ثكنات الجيش ، تم نقله إلى السجن الوطني حيث احتجز بمعزل عن الآخرين حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ . وذكرت التقارير أنه اقتيد بعد ذلك إلى جهة غير معروفة ولم يشاهده أحد منذ ذلك الحين .

إلا أن السلطات في هايتي أصدرت في شباط/فبراير ١٩٨٤ بياناً رسمياً أقرت فيه باعتقال وليام جوسما واتهمته بارتكاب أعمال ارهابية . ولم توجه السلطات اليه أية تهمة على الاطلاق ، ولم تقدمه إلى المحاكمة كما أنها لم تقدم أية أدلة تثبت التهمة الموجهة إليه .

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن وليام جوسما كان قد اعتقل بسبب معارضته السلمية لحكومة جان - كلود دوفالير . ففي عام ١٩٧٩ رشح جوسما نفسه كمرشح مستقل في الانتخابات التشريعية ، وذكرت التقارير أنه أرغم على الانسحاب بضغط من الحكومة . ورغم وجود الضمانات الدستورية لحق الانتماء إلى عضوية الاحزاب السياسية ، فقد تعرض الاشخاص الذين حاولوا تنظيم أحزاب المعارضة في أحيان كثيرة إلى المضايقة والاعتقال والسجن لفترات قصيرة .

ويزعم الأشخاص الذين شهدوا عملية نقل وليام جوسما من السجن الوطني أنه كان قد اقتيد وهو موثوق اليدين ، وأن رجال الشرطة السياسية اتهموه بمعرفته بمحاولة لغزو البلاد كانت قد قامت بها في مطلع ذلك الشهر جماعة صغيرة من المواطنين المنفيين خارج هايتي . ولم تتلق منظمة العفو الدولية تأكيداً للاتهام المذكور اطلاقاً كما لم تقم السلطات بالادلاء بأية معلومات حول مكان وجود وليام جوسما .

لقد أطلقت السلطات في هايتي سراح ٣٧ سجيناً في نيسان/أبريل الماضي ، وكان ستة وثلاثون منهم قد شملهم عفو عام صدر عن رئيس البلاد ، ولم يشمل العفو المذكور وليام جوسما . واعقب ذلك بوقت قصير تصريح صدر من وزير الداخلية والدفاع قال فيه «لم يبق في السجون أي سجين سياسي» . وقد أثار هذا التصريح المخاوف حول سلامة وليام جوسما .

□ يرجى أن تبعث برسائل مناشدة تتسم بالكياسة مطالباً بمعلومات عن مكان وجود وليام جوسما وداعياً إلى اطلاق سراحه . ابعث برسائلك إلى العنوان التالي :

Son Excellence Monsieur Jean — Claude Duvalier/President — a — Vie/Palais National/Port - au - Prince / Haiti.

لو منك ليونك من ماليزيا

هو عامل في صناعة المطاط يبلغ من العمر الثانية والأربعين . ولا يزال معتقلا منذ ١٢ عاماً دون توجيه تهمة إليه أو محاكمته .

القي القبض على لو منك ليونك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ ، واعتقل بموجب أحكام قانون الأمن الداخلي في ماليزيا ، وهو القانون الذي يخوّل السلطات الماليزية احتجاز الأشخاص الذين تعتبرهم خطراً على الأمن القومي ، لفترة عامين قابلة للتمديد ، دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم . لم تقم السلطات بادانة لو منك ليونك بارتكاب أية جريمة ولم تعلن عن أية اتهامات موجهة ضده . ولكن يعتقد أنه اتهم باشتراكه في نشاطات الحزب الشيوعي المحظور نشاطه في مالايا . وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حول احتمال اعتقاله نتيجة لرفضه الاعتراف علناً بارتكاب الجرائم التي اتهم بارتكابها .

لقد احتجز لو منك ليونك لعدة سنوات في معتقل باتو كاجاه الخاص . ومنذ عام ١٩٧٧ احتجز ورفاقه من السجناء السياسيين في المعتقل المذكور رهن الحجز الانفرادي لمدة ٢٢ ساعة يومياً . وفي آذار/مارس ١٩٨٣ ، تم نقله إلى معتقل تايبنك في ولاية بيراك حيث يعتقد أنه خضع للاستجواب في فترات منتظمة ، وهو يحتجز حالياً في بناية اعتقال خاصة يطلق عليها اسم «كاواسان ١٠» ، حيث ذكرت التقارير أن ظروف الاعتقال سيئة إذ يحتجز السجناء في زنزانات حارة ذات تهوية رديئة ولا يسمح لهم إلا بممارسة القليل من التمرينات الرياضية ، ولا تقدم اليهم الرعاية الطبية الكافية .

وتذكر التقارير أن لو منك ليونك يعاني حالياً من اضطرابات في الكلية وضغط الدم العالي .

□ يرجى أن تبعث برسائل مناشدة تتسم بالكياسة مطالباً باطلاق سراحه العاجل وغير المشروط .

ابعث برسائلك إلى العنوان التالي :

Dr. Mahathir Mohamad / Prime Minister and Minister of Defence / Prime Minister's Department / Jalan Dato Onn/Kuala Lumpur 11—01/Malaysia.

يمكنك إذا شئت أن تبعث برسائل المناشدة إلى سفارات الحكومات المذكورة في بلدك .

راوندا : ثبوت مقتل ٥٦ سجيناً

إدانة موظفي السجن

جرت محاكمة اثني عشر شخصاً في راوندا في حزيران/يونيو الماضي بتهمة قتل ٥٦ سجيناً سياسياً كانوا قد «اختفوا» في منتصف السبعينات .

وعقدت جلسات المحكمة المذكورة التي استغرقت ثمانية ايام بصورة سرية ، غير انها اجازت لأول مرة نشر معلومات عن عمليات «الاختفاء» وبالتالي جذب انتباه الرأي العام في راوندا . وأدين تسعة من السجناء المذكورين بارتكابهم جرائم القتل .

وصدرت احكام بالاعدام ضد خمسة من السجناء المذكورين ، بمن فيهم ثيونستي ليزيندي ، الذي كان يشغل منصب مدير جهاز الأمن القومي اثناء وقوع عمليات القتل ، وثلاثة مدراء سجن سابقين . وأدين اثنان آخران بتهمة القيام باتلاف وثائق رسمية ، وأبرأت ساحة متهم آخر .

لقد كان خمسة من السجناء المقتولين مرتبطين بحكومة الرئيس كريكواري كايباندا الذي أطيح به في تموز/يوليو ١٩٧٣ اثر انقلاب عسكري ، وتوفي بعد ذلك أثناء وضعه رهن الاقامة الجبرية في منزله في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ . وكانت السلطات قد ألقت القبض على السجناء المذكورين في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ بعد الاشتباه بتورطهم في مؤامرة كانت تستهدف قتل الجنرال جوفينال هابيبا ريمانا الذي كان وزيراً للدفاع وأصبح رئيساً للدولة اثر الانقلاب العسكري المذكور . وقامت محكمة عسكرية في حزيران/يونيو ١٩٧٤ بادانة خمسة وثلاثين منهم ، وصدرت أحكام اعدام ضد سبعة منهم ، وجرى تخفيف تلك الأحكام في وقت لاحق . ورغم ذلك فإن جميع السجناء الخمسة والثلاثين ، بالاضافة إلى خمسة عشر شخصاً آخر ، قد لقوا مصرعهم في وقت لاحق .

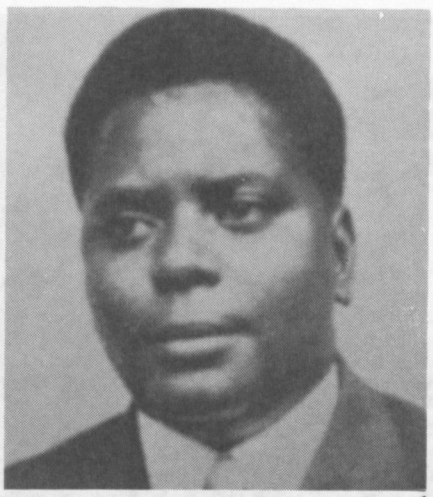

قُتل أوغسطين مونيانيزا ، وزير الداخلية السابق .

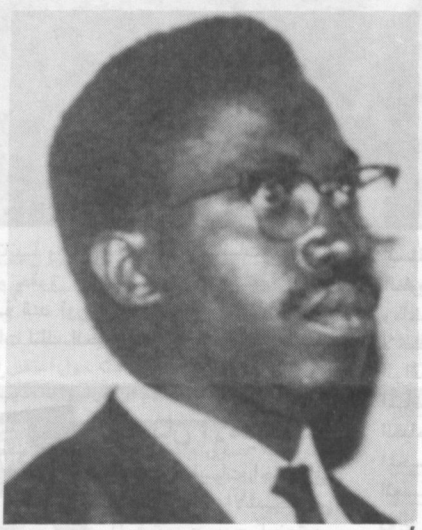

قُتل فيديل نزانانا ، وزير المالية السابق .

وكشفت الأدلة التي تم تقديمها في المحاكمة عن أن عمليات القتل وقعت في الفترة الواقعة ما بين الاعوام ١٩٧٤ و١٩٧٧ في سجني كزيني وروهينكيري. وذكرت التقارير ان العديد من الضحايا كانوا قد تعرضوا للتعذيب قبل مقتلهم ، وقد توفي معظمهم نتيجة لحرمانهم المتعمد من الطعام والشراب . وتشير المزاعم الى أن مدير سجن روهينكيري كان قد وظف صبيا في الثالثة عشرة ليقوم بتوزيع كميات ضئيلة من الطعام على السجناء الذين كان قد تقرر تجويعهم حتى الموت . وكان السجناء قد احتجزوا في زنزانات مظلمة تماما وحرموا من تلقي اي نوع من العلاج الطبي . واقتيد السجناء الذين بقوا على قيد الحياة في نهاية المطاف إلى قبورهم حيث لقوا مصرعهم اثر ضربهم بالمطارق أو بعد دفنهم وهم أحياء .

تزوير شهادات الوفاة

وتم اعداد شهادات وفاة مزورة تزعم أن أربعة وعشرين سجينا كانوا قد لقوا حتفهم في سجن روهينكيري بسبب مرض البري بري . ولم تحفظ سجلات عن حوادث الوفاة في سجن كزيني . ولم تنتشر الاشاعات حول عمليات القتل المذكورة على نطاق واسع حتى عام ١٩٧٩ عندما استقال ثيونستي لزيندي من وظيفته في جهاز الأمن . وألقي القبض عليه مع تسعة متهمين آخرين في عام ١٩٨٠ .

عمليات الاختفاء

لقد تلقت منظمة العفو الدولية خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ معلومات حول «اختفاء» ما يزيد على ٣٠ شخصاً من الأشخاص الذين وردت أخيراً تأكيدات على وفاتهم في المحاكمة التي جرت في حزيران/يونيو الماضي . وأعربت المنظمة بعد ذلك عن قلقها إلى سلطات البلاد وطالبتها بتزويد عوائل الضحايا بمعلومات دقيقة عما حدث لكل سجين قبل وفاته .

لقد جرت المحاكمة في المحكمة الابتدائية في روهينكيري. وقدمت طلبات الاستئناف بشكل تلقائي نيابة عن المتهمين الخمسة المحكومين بالاعدام . وليس هناك ما يشير إلى أن المحكمة قد قامت بالنظر في طلبات الاستئناف المذكورة . وقد ناشدت منظمة العفو الدولية ، التي تعارض تنفيذ عقوبة الاعدام في جميع الحالات ، السلطات في راوندا بعدم تنفيذ هذه الأحكام وتخفيفها إلى أحكام بالسجن .

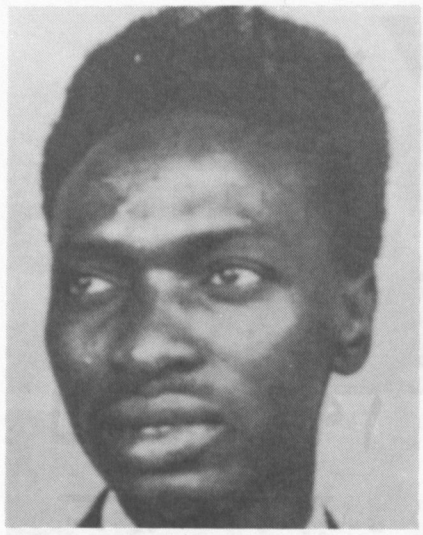

قُتل فرودالد ميناني ، وزير الاعلام السابق.

ممرضة من بين الضحايا

كانت آكنيس كابارينزي التي عملت كممرضة ، من بين ٥٦ سجيناً سياسياً تعرضوا للتعذيب ثم لقوا حتفهم على أيدي رجال جهاز الأمن الوطني في راوندا . ولقد كانت المرضة المذكورة حاملا عندما ألقي القبض عليها ، وذكرت التقارير انها أنجبت بنتا خلال فترة اعتقالها .

وكان من بين الضحايا أربعة وزراء سابقين ووزيرا دولة سابقان وستة من كبار الموظفين الوزاريين بالاضافة إلى ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني وأحد عشر ضابطاً في الجيش .

وكان هناك ستة ضحايا ممن لم يكن لهم أي صلة بالحكومة السابقة ، ومن بينهم قاض يدعى فيدل نايبوهيني كان قد ألقي القبض عليه كما يبدو لأن ثيونستي ليزندي لم يوافق على الأحكام التي كان قد أصدرها .

وكان من بينهم أيضا لاجيء سابق يدعى نلسون رواكاسور الذي ألقي القبض عليه عند عودته من المنفى في عام ١٩٧١ .

الغابون : إطلاق سراح سجناء الرأي

أطلق سراح ستة من سجناء الرأي في الغابون في آب/اغسطس الماضي ، وذلك تنفيذاً لأمر أصدره الرئيس الحاج عمر بونغو . وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت السجناء الستة المذكورين . وكانت السلطات قد اعتقلت السجناء المذكورين لما زعم عن اشتراكهم في نشاطات منظمة (حركة الاصلاح الوطني) ، وهي منظمة سياسية تعارض سياسة حكومة الرئيس بونغو .

وكانت محكمة أمن الدولة قد أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ أحكاما بالسجن تتراوح ما بين سبعة أعوام وعشرين عاما على خمسة من السجناء المذكورين . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن المحاكمة المذكورة كانت غير عادلة .

وتم تخفيض أحكام السجن المذكور بمقدار ثمانية أعوام في وقت لاحق تنفيذاً لأحكام مرسوم جمهوري . وكان السجين السادس قد احتجز منذ عام ١٩٨٣ . وذكرت التقارير أن الرئيس بونغو صرّح بشكل علني عند اعلانه عن اطلاق سراح السجناء أن حكومته لا تتوقع تلقي اية انتقادات من منظمة العفو الدولية بعد الآن .

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٥

يمثل تقرير منظمة العفو الدولية الذي اصدرته المنظمة مؤخراً خلاصة لانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت على نطاق واسع ، ولجهود المنظمة الرامية الى تعبئة الرأي العام العالمي ضد تلك الانتهاكات . فالتقرير يضم تفاصيل عن عمليات الاحتجاز السياسي والتعذيب والاعدامات التي وقعت في ١٢٣ قطراً تسود فيها ايديولوجيات متباينة تباينا كبيراً . وتورد المقالة التالية ملخصاً للتقرير المذكور الذي نشر في ٩ تشرين الأول/اكتوبر الماضي .

إفريقيا

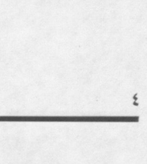

نفّذت قوات الحكومة عمليات قتل غير قانونية في عدة أقطار إفريقية من بينها الكاميرون وغانا وناميبيا والصومال وزائير وزمبابوي . وقامت قوات الحكومة في جنوب تشاد بالقاء القبض على مئات من الأشخاص المشتبه باشتراكهم في نشاطات رجال العصابات المعارضين للسلطة . ووردت من كينيا تقارير مُثيرة للقلق حول إلقاء القبض على أشخاص منتمين الى اصول عرقية صومالية وتعذيبهم وقتلهم على نطاق واسع ، في حين زعمت قوات الحكومة أنها تدخلت لفض نزاع قبلي في الشمال الشرقي من البلاد . ويعتقد أن مئات الأشخاص وقعوا ضحية عمليات القتل في أوغندا .

وجرت عمليات اعتقال الأشخاص دون محاكمتهم على نطاق واسع في إفريقيا فقد احتجز آلاف السجناء السياسيين وكان بعضهم من سجناء الرأي ، في جميع أنحاء القارة الأفريقية .

وتعرض السجناء إلى المعاملة السيئة أو التعذيب أثناء احتجازهم في العديد من الأقطار . وفي بعض الأقطار لقي السجناء مصرعهم نتيجة لتعرضهم للتعذيب ، وبسبب ظروف الاحتجاز السيئة في أقطار أخرى مثل سيراليون .

ونفذت عمليات الاعدام في عدد من الأقطار الأفريقية . ففي جنوب إفريقيا شنق ما لا يقل عن ١١٤ شخصا كانوا قد أدينوا بارتكاب جرائم اعتيادية . وكانت هناك زيادة ملحوظة في عدد أحكام الاعدام التي صدرت ونفذت في أنغولا ونيجيريا وزامبيا . ونفذ في موريشيوس أول حكم بالاعدام منذ ٢٣ عاما .

وأوردت التقارير أخبار انزال العقوبات القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة بالأشخاص ، مثل بتر الأيدي والأقدام في السودان ، والجلْد في السودان وموزامبيق .

ووعدت الحكومتان الجديدتان في كل من موريتانيا وغينيا بتطبيق حصانات لضمان احترام حقوق الانسان . وكانت منظمة العفو الدولية قد أوردت في السابق أخبار وقوع انتهاكات لتلك الحقوق على نطاق واسع في كلي البلدين .

القارتان الأميركيتان

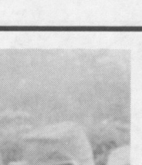

كانت عمليات اختطاف و«اختفاء» الأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة ، وعمليات القتل السياسي والتعذيب التي قامت بها الحكومات ، واعتقال الأشخاص دون محاكمتهم من بين انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في القارتين الأميركيتين .

وظلت عمليات اعتقال سجناء الرأي المديدة في هايتي والمكسيك وباروغواي وبيرو مصدر قلق كبير لمنظمة العفو الدولية . واحتجز آلاف الأشخاص في تشيلي لفترة قصيرة . وأوردت التقارير أخبار اعتقال الأشخاص بشكل متكرر ولفترة قصيرة بشكل عام في كولومبيا حيث كان معظم المعتقلين من المزارعين الفقراء ، وفي نيكاراغوا حيث كان من بين السجناء زعماء أحزاب المعارضة الشرعية ونقابات العمال . وظل مئات من السجناء السياسيين في السلفادور رهن الاحتجاز دون تقديمهم الى المحاكمة ، بينما لم تجر محاكمة أي من السجناء المدنيين البالغ عددهم ٥٤ سجينا في فنزويلا والذين يحتجزون بموجب أحكام القوانين العسكرية ، على الرغم من أن بعضهم كان قد دخل عامه السابع في السجن .

وارتفع عدد أحكام الاعدام في الولايات المتحدة وباربادوس . ففي الولايات المتحدة كان هناك ١,٤٦٤ سجينا ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام بهم في ٣٣ ولاية اميركية في نهاية العام الحالي وهذا هو أعلى رقم بلغته أحكام الاعدام في أي وقت مضى .

وما زالت ترد التقارير حول وقوع عمليات الاعدام الغير شرعية و « الاختفاء » في السلفادور . واستمر وقوع العمليات المذكورة الطويلة العهد في غواتيمالا . فقد اعتقل و«اختفى» تقريبا جميع أعضاء اللجنة التنفيذية لاحدى منظمات الطلبة الجامعيين في الفترة الواقعة ما بين آذار/مارس وايار/ مايو الماضيين . واستمرت قوات الأمن في بيرو في القيام بعمليات الاعدام الخارجة عن اختصاص المحاكم في ١٣ محافظة خضعت للادارة العسكرية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ ، وذلك بهدف مقاومة منظمة رجال العصابات التي يطلق عليها اسم « الدرب المضيء » . ومنذ ذلك الحين « اختفى » ما يزيد على ١,٠٠٠ مواطن من بيرو كانوا قد اعتقلوا في المحافظات المذكورة . كما وردت أيضا عدة تقارير حول قيام رجال منظمة « الدرب المضيء » بعمليات تعذيب وقتل شبيهة بالاعدامات .

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن وقوع التعذيب في أقطار عديدة في اميركا الجنوبية .

آسيا

لقد واصلت منظمة العفو الدولية بذل جهودها من اجل اطلاق سراح سجناء الرأي المحتجزين منذ فترات طويلة في أفغانستان وبروناي والصين وماليزيا وباكستان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند .

وأوردت التقارير أخباراً عن وقوع عمليات اعتقال واسعة النطاق في المنطقة المذكورة . فقد ظل آلاف الاشخاص ، بمن فيهم سجناء الرأي ، محتجزين دون تقديمهم إلى المحاكمة بهدف « تثقيفهم » في لاوس وفيتنام . كما اعتقل منتقدو الحكومات الذين قاموا باحتجاجات أو نشاطات سياسية خالية من العنف ، دون محاكمتهم في بنغلادش والصين والهند واندونيسيا ونيبال وباكستان والفلبين وسري لانكا .

ويعتقد أن حكومة جمهورية كامبوتشيا الشعبية قد قامت من مقرها في العاصمة فنوم بنه باعتقال عدة آلاف من السجناء السياسيين دون محاكمتهم أو توجيه التهم إليهم . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هناك سجناء رأي بين السجناء المذكورين .

وتم سجن الأشخاص في الصين ونيبال وباكستان بسبب معتقداتهم أو نشاطاتهم الدينية .

لقد جرى تنفيذ عقوبة الاعدام على نطاق واسع في القارة الآسيوية . ففي الصين سجلت منظمة العفو الدولية ٢٩٢ اعداماً ، إلا أنها تعتقد أن العدد الفعلي للاعدامات هو اكثر من ذلك بكثير . وأعلن في أفغانستان رسميا عن تنفيذ ٦٨ إعداما . وكانت المحاكم الثورية الخاصة التي لا تجيز لمتهم تقديم طلب الاستئناف ، هي التي أصدرت أحكام الاعدام على جميع السجناء المذكورين .

وذكرت التقارير أن أحكام الاعدام نفذت في ما يزيد على ٧٠ سجينا في باكستان . وكانت المحاكم الخاصة ، التي لا تجيز للمتهم تقديم طلب الاستئناف ، قد أصدرت الأحكام على ثلثي السجناء المذكورين .

وظلت منظمة العفو الدولية تتلقى تقارير عن عمليات « الاختفاء » والاعدامات الخارجة عن اختصاص المحاكم في القارة . فقد لاحظت المنظمة، في سري لانكا، ظهور نمط متكرر من اعدامات من هذا القبيل راح ضحيتها افراد من طائفة التاميل . اما في تيمور الشرقية وإريان جايا فقد وردت مزاعم حول اقدام قوات الأمن الاندونيسية على قتل المدنيين المشتبه بتأييدهم لحركات الاستقلال أو المقاومة في البلاد . كما أوردت التقارير أخبار قيام الوحدات العسكرية السوفييتية والأفغانية بتنفيذ عمليات القتل الخارجة عن اختصاص المحاكم .

أوروبا

تتركز دواعي قلق منظمة العفو الدولية فيما يتعلق بأوروبا حول احتجاز سجناء الرأي واستخدام وسائل التعذيب على نطاق واسع في بعض الأقطار وحول أثر اجراءات مناهضة الارهاب على اجراء محاكمات عادلة في أقطار أخرى .

فقد احتجز المئات من سجناء الرأي في الاتحاد السوفييتي واحتجز بعضهم في مستشفيات العلاج النفسي . وتتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن ٥٦٠ سجينا إلا أنها تعتقد أن العدد الاجمالي هو أكثر من ذلك بكثير .

أما في جمهورية المانيا الديمقراطية ورومانيا فقد احتجز العديد من سجناء الرأي لمحاولتهم الهجرة الى خارج البلاد . واحتجز المئات من سجناء الرأي في البانيا وبلغاريا وبولندا ويوغوسلافيا لأنهم أبدوا آراءً وصفتها السلطات الحكومية بأنها معادية للدولة .

وفي تركيا كان من بين سجناء الرأي أعضاء في الأحزاب والمجموعات اليسارية وأفراد من الطائفة الكردية وأفراد ينتمون إلى المجموعات الدينية المسلمة والمسيحية .

لقد أثارت بعض اجراءات المحاكمات الخاصة التي خضع لها الارهابيون المزعومون في ايرلندا الشمالية ، تساؤلات حول عدالة المحاكمات المذكورة . وفي ايطاليا قضى بعض المتهمين في قضايا سياسية فترة تصل الى أربعة أعوام رهن الاحتجاز في انتظار اجراء محاكمتهم . وفي أسبانيا صدر قانون جديد لمناهضة الارهاب يقضي بعزل المحتجزين ويجعلهم عرضة للتعذيب او المعاملة السيئة .

وأوردت التقارير أخبار تعرض المعتقلين السياسيين إلى المعاملة السيئة أو التعذيب في عدد من الأقطار . فقد استخدم التعذيب في تركيا ضد المعتقلين السياسيين على نطاق واسع وبشكل منتظم . ودفعت ظروف السجن القاسية السجناء إلى القيام باضرابات عن الطعام في تركيا وبولندا والاتحاد السوفييتي . وشعرت منظمة العفو الدولية بالقلق فيما يتعلق بتكتم السلطات السوفيتية حول وفاة ما لا يقل عن ثلاثة من سجناء الرأي في معسكر بيرم ٣٦ - ١ الاصلاحي .

وركزت المنظمة أيضا على الاهتمام بحوادث الوفاة الغامضة للعناصر السياسية النشطة في بولندا . وكان من بين أولئك الضحايا بيوتر بارتوزيز ، أحد أعضاء منظمة التضامن الريفية ، الذي عثر عليه ميتا في حفرة لتصريف المياه .

ونفذت أحكام الاعدام في بلغاريا وهنغاريا وبولندا والاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا وتركيا حيث كانت قد صدرت أحكام بالاعدام على اكثر من ٤٠٠ شخص .

الشرق الأوسط والمغرب العربي

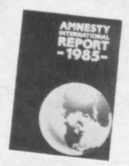

لقد احتجز سجناء الرأي واجريت محاكمات غير عادلة على نطاق واسع في الشرق الأوسط والمغرب العربي خلال عام ١٩٨٤ . فقد أوردت التقارير أخبار اعتقال الأشخاص دون محاكمتهم وحجزهم أحيانا بمعزل عن الآخرين في عدة أقطار بما فيها العراق واسرائيل والأراضي المحتلة وليبيا والمغرب وتونس .

وظلت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول اعتباطية الاجراءات القضائية والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها في إيران . فقد احتجز بعض المعتقلين دون محاكمتهم لفترات طويلة واطلق سراح آخرين قبل انقضاء أحكام السجن الصادرة ضدهم ، في حين أعدم آخرون كانوا يقضون أحكاما قصيرة نسبيا أو بقوا في سجونهم .

واحتجز السجناء دون تقديمهم للمحاكمة في عدد من الأقطار من بينها سوريا، والأردن حيث يحتجز ١٦ معتقلا دون تقديمهم للمحاكمة لفترات تتراوح من ١٧ شهراً الى ما يزيد على اربعة أعوام . واحتجز ستة معتقلين في البحرين لفترة تتراوح ما بين ثلاثة الى ثمانية أعوام . أما في الجزائر ، فإن الأشخاص الذين قبض عليهم خلال سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٣ لأسباب سياسية لا يزالون رهن الاحتجاز حتى اليوم ، دون تقديمهم إلى المحاكمة .

لقد أعاق الوضع العسكري والسياسي المعقد في لبنان جهود منظمة العفو الدولية ، غير أنها تلقت العديد من المزاعم حول وقوع انتهاكات حقوق الانسان في البلاد .

ووردت مزاعم حول استخدام أساليب التعذيب والمعاملة السيئة من العديد من أقطار المنطقة . فقد نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا عن التعذيب في مصر ، اشارت فيه الى ما يزيد على ٩٠ تقريراً طبياً شرعياً . وقد كانت نتائج تلك التقارير تنسجم والمزاعم الخاصة بوقوع التعذيب في مصر في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ .

كما دعمت الأدلة الطبية المزاعم الخاصة بوقوع التعذيب في العراق وإيران . واتهم العديد من أفراد الشرطة النظامية والعسكرية وشرطة الحدود في اسرائيل بضرب الأشخاص المشتبه بهم أو الاعتداء عليهم عند إلقاء القبض عليهم أو أثناء استجوابهم .

وتشير المزاعم إلى وفاة السجناء إثر التعذيب في سجن تدمر في سوريا وفي ليبيا . وأوردت التقارير أخبار تنفيذ الاعدامات في جميع أنحاء المنطقة .

يظهر في الصورة (اليسار) السجناء وهم في طريقهم ليعدموا علنا في الصين . ويجبر المدانون على حمل لافتات مكتوب عليها الجرائم التي ارتكبوها . لقد كان استخدام عقوبة الاعدام على نطاق واسع في الصين أحد الدواعي الرئيسية لقلق منظمة العفو الدولية حيث نفذت بعض الاعدامات بصورة عاجلة وفي يوم إصدار الاحكام . فقد صدرت أحكام الاعدام في عام ١٩٨٤ على الأشخاص لارتكابهم جرائم عديدة بما فيها الاغتصاب والسرقة و« اعمال التخريب المناهضة للثورة » .

ذكرت التقارير أن الشاب الميت في هذه القرية الفلبينية (اليمين) كان قد تعرض للتعذيب حتى الموت على أيدي رجال مجموعة عسكرية غير نظامية لانهم اشتبهوا بتعاطفه مع معارضي الحكومة . وقد تلقت منظمة العفو الدولية طوال عام ١٩٨٤ تقارير عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبها افراد القوات المسلحة الفلبينية والوحدات العسكرية غير النظامية الخاضعة لسيطرتها .

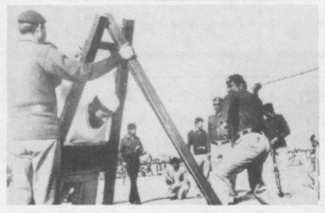

تفرض أحكام بالجلد في باكستان (الصورة العليا) مع أحكام بالسجن بشكل روتيني . ويجري جلد هذا الرجل بعد اصدار الحكم عليه بالجلد ٣٠ جلدة وبالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكابه جريمة الاغتصاب .

في زنزانات مثل هذه التي تظهر في الصورة في معسكر بويرو ، لقي السجناء السياسيون في غينيا حتفهم اثر التعذيب او اثر اخضاعهم لاسلوب الطعام الأسود ، اي حرمانهم حرمانا كاملا من الطعام والماء حتى الموت . وقد التقطت هذه الصورة في تموز / يوليو ١٩٨٤ . وحدثت تغييرات سياسية هامة كان لها أثر على حقوق الانسان في الأشهر التي اعقبت وفاة الرئيس أحمد سيكوتوري في آذار/مارس ١٩٨٤ . وكانت منظمة العفو الدولية قد شعرت بالقلق خلال مدة رئاسته حول اعتقال اعداد كبيرة من منتقدي الحكومة الذين لم يقدموا إلى المحاكمة ، وقد « اختفى » العديد منهم أو تعرضوا للتعذيب أو لقوا مصرعهم أثناء الاحتجاز .

تعرض السجناء للضرب في السجون البولندية

اصدرت منظمة العفو الدولية مؤخراً نداءات عاجلة استجابة للتقارير التي أشارت إلى أن سجناء الرأي في بولندا يتعرضون حالياً للمعاملة السيئة .

ويحتجز السجناء المذكورون الذين اعتقل جميعهم لارتكابهم جرائم سياسية ، في سجني راكويكا ستريت ولكزيكا .

لقد ألقي القبض على بوكدان بوجاك في ٢٦ شباط/ فبراير الماضي بسبب قيامه بنشاطات لصالح نقابة التضامن العمالية المحظور نشاطها في البلاد . وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها حول التقارير التي ذكرت أنه كان قد تعرض للضرب المبرح في سجن راكويكا ستريت وأنه حرم من الاتصال بعائلته ومحاميه .

لقد شعرت منظمة العفو الدولية بالقلق بشكل خاص حول الحالة الصحية لميروسلاوا كرابوسكا وهي متخصصة في علم الاجتماع ، وفي الخامسة والثلاثين . فهي حامل وقيل انها تعاني من مرض السل الرئوي . وذكرت التقارير أنها حرمت من تلقي العلاج الطبي لاصابتها المتكررة بالسل الرئوي . وقد أطلق سراحها في ٢١ أيلول/ سبتمبر الماضي .

ظروف السجن

قام تسعة سجناء في ٢ آب/ اغسطس الماضي باضراب عن الطعام في لكزيكا احتجاجاً على ظروف السجن القاسية . وكان من بينهم ميروسلو أندريوسكي وفلاديسلو فراسيينوك وجوزيف سرينيوفسكي وتادوز ويبيك وجيرزي كاجاك وأندريه فيليبزنك . وقد تبنت منظمة العفو الدولية قضايا جميع هؤلاء باعتبارهم من سجناء الرأي . وشعرت المنظمة بالقلق بشكل خاص حول التقارير التي أشارت إلى أن ميروسلو أندريوسكي كان قد تعرض للضرب على أعضائه التناسلية وظهره على أيدي حراس السجن المذكور .

وتلقت المنظمة تقارير أخرى تشير إلى أن السجناء قد تعرضوا للضرب مرة أخرى في ٢٤ أيلول/ سبتمبر والأول والثاني من تشرين الأول/ أكتوبر الماضيين .

وأضافت التقارير أنه يعتقد بأن الضرب أسفر عن كسر أحد أضلاع فلاديسلو فراسينيوك ، وأن ميروسلو أندريوسكي كان قد تعرض للضرب باسلوب وحشي . وقيل أيضاً أن الضرب ألحق أضراراً جسدية بثلاثة سجناء آخرين . وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر الماضي ، قام سجين رأي آخر هو جوزيف سرينيوفسكي باضراب آخر عن الطعام احتجاجاً على المعاملة السيئة التي يتعرض لها السجناء .

الاحصاءات الرسمية

لقد أشار آخر احصاء رسمي عن السجناء

تاديوس ويبتش

السياسيين إلى أن عددهم بلغ ٢٨٠ في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ، وكانت السلطات قد احتجزت ٢١٨ منهم في معتقلات خاصة لغرض التحقيق معهم . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن معظمهم من سجناء الرأي .

إلقاء القبض على أعضاء نقابات العمال في كوريا الجنوبية

ألقت السلطات في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) القبض على ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً منذ نيسان/ أبريل الماضي بسبب قيامهم بتوجيه الانتقادات إلى الحكومة وسياساتها . ومن بين الأشخاص المذكورين ثلاثة واربعون عضواً من أعضاء نقابات العمال ومؤيديهم في شركتي دايوو موتور ودايوو أباريل .

وكانت السلطات قد ألقت القبض على ثمانية نقابيين على اثر نشوب خلافات صناعية في شركة دايوو موتور في نيسان/ أبريل الماضي . واعتقلت السلطات المذكورة خمسة وثلاثين نقابياً ومؤيديهم في شركة دايوو أباريل في الفترة الواقعة ما بين حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو الماضيين . وقد نشبت النزاعات المذكورة خلال فترة اتسمت بتصاعد الاضطرابات العمالية في كوريا الجنوبية .

تناشد منظمة العفو الدولية المطالبة بعدم اخضاع النقابيين المذكورين ومؤيديهم إلى أساليب المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو الحاطة بالكرامة أثناء احتجازهم ، وتحث على اجراء محاكمتهم وفقاً للقواعد المعمول بها دولياً .

وتتلقى منظمة العفو الدولية في أغلب الأحيان تقارير تشير إلى تعرض السجناء في كوريا الجنوبية إلى الاكراه الذهني والجسدي أثناء احتجازهم بهدف ارغامهم على التوقيع على « اعترافات » تقدم بعد ذلك إلى المحاكم من أجل ضمان ادانتهم .

لقد جعلت التغييرات التي أدخلت على قوانين العمل الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ ، نشاطات النقابات مقتصرة على أماكن العمل . فقد تم حظر تدخل أي « طرف ثالث » (على سبيل المثال من قبل احدى النقابات الوطنية) وأغلقت جميع فروع النقابات الوطنية واتحاد نقابات العمال الكوري .

التهم الموجهة اليهم

وتجري حالياً محاكمة ثمانية نقابيين ومسؤولين من شركة دايوو موتور بتهمة قيامهم بانتهاك القانون الخاص بالاجتماعات والمظاهرات وقانون نقابات العمال . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم المذكورة وجهت إليهم بسبب ممارستهم الخالية من العنف لحقهم في التمتع بحرية التعبير والمشاركة .

لقد وجهت إلى النقابيين ومؤيديهم من شركة دايوو أباريل تهمة تنظيم المظاهرات غير القانونية أو الاشتراك فيها وارتكابهم أعمال العنف . وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن بعضهم كان قد اعتقل في حقيقة الأمر بسبب قيامهم بالتعبير عن آرائهم باسلوب يخلو من العنف ، وهي تسعى الآن إلى الحصول على معلومات كاملة حول التهم والأدلة الموجهة ضدهم .

■ للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه القضية يمكنك الاطلاع على التقرير الذي يحمل عنوان : « *اعضاء نقابات العمال المحتجزين في جمهورية كوريا* » الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في أيلول/ سبتمبر الماضي . ويمكن الحصول على نسخة من التقرير المذكور من فروع المنظمة ومن سكرتاريتها الدولية في لندن .

لجنة الأمم المتحدة الفرعية تدرس حالات الطوارىء

تابعت لجنة الأمم المتحدة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات في اجتماعها الذي عقدته في جنيف في آب/ اغسطس الماضي ، مناقشاتها حول دراستين تتعلقان بحالات الطوارىء والاعتقال الاداري وهما من أبرز دواعي قلق منظمة العفو الدولية .

وسيبدأ المقرر الخاص المسؤول عن حالات الطوارىء، وهو ليانـدرو ديسبوي من الأرجنتين، عمله الآن في اعداد قائمة سنوية بالأقطار التي تعلن فرض حالة الطوارىء أو انهائها ، مع تقرير يرسل إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان يبين فيه ما اذا كانت هذه الأقطار قد تقيّدت او لم تتقيّد بالقواعد القومية والدولية في هذا الشأن .

لقد أعلنت منظمة العفو الدولية تأييدها الشديد للاقتراح المذكور ، وأشارت إلى أن تجربتها تؤكد على أن الصلاحيات الخاصة التي تمنح بموجب حالات الطوارىء تؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتكاب انتهاكات شنيعة لحقوق الانسان .

وبعثت منظمة العفو الدولية بياناً إلى اللجنة الفرعية جاء فيه ما يلي : « في ما يزيد على ٣٠

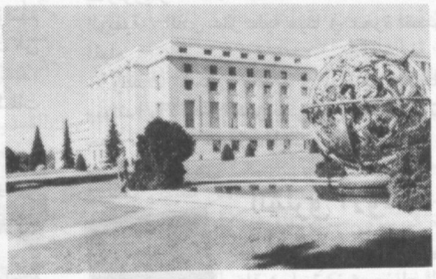

قصر الامم ، وهو مقر الأمم المتحدة في جنيف . وكانت هذه البناية مقراً لعصبة الأمم قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

قطراً ... يعتقل آلاف من الأشخاص ... بمجرد قيام الفرع التنفيذي باصدار قرار ما ، وذلك لانهم يعتبرون خطراً محتملاً من شأنه تهديد الأمن القومي أو النظام العام » . وسيقوم العضو الفرنسي في اللجنة لويس جونيه بتقديم اقتراح في العام القادم يتعلق باسلوب اجراء دراسة حول هذا الموضوع .

كما تبنت اللجنة الفرعية قرارات حول أوضاع حقوق الانسان في عدد من الأقطار بما فيها أفغانستان وتشيلي والسلفادور وغواتيمالا واسرائيل والأراضي المحتلة وايران وناميبيا وجنوب إفريقيا ، وطلبت لجنة الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان القيام بحثّ الحكومة الألبانية على تطبيق اجراءات دستورية وقانونية لضمان حرية الأديان والمعتقدات .

الإعدامات في لبنان

بعثت منظمة العفو الدولية في ١٣ أيلول/ سبتمبر الماضي برسالة بالتلكس إلى السيد نبيه بري رئيس منظمة (أمل) تعرب فيها عن قلقها بصدد التقارير التي ذكرت أن أحد أفراد ميليشيا (أمل) المدعو فرقد علاء الدين ، كان قد أعدم على أيدي فرقة اعدام تابعة للمنظمة المذكورة في ١٢ أيلول/ سبتمبر الماضي بسبب قيامه بقتل شخصين من ميليشيا المنظمة . وذكر مصدر منظمة أمل أن الشخص المذكور كان قد أعدم « انسجاماً مع حكم الله بعد جلسة عقدتها محكمة ميدانية شكلتها أمل بموافقة القاضي الشرعي » .

معارضة منظمة العفو الدولية

وصرحت منظمة العفو الدولية أنها تعارض إعدام السجناء في جميع الحالات ، سواء تم ذلك على أيدي رجال الحكومة أو المجموعات المعارضة ، وحثت السيد بري على التدخل لمنع قيام (أمل) بتنفيذ إعدامات من هذا القبيل في المستقبل .

لقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها حول ثلاثة اعدامات أخرى تم تنفيذها في وقت لاحق . فقد قامت منظمة (أمل) بتنفيذ أحد هذه الاعدامات ، في حين قام الحزب التقدمي الاشتراكي لطائفة الدروز بتنفيذ الاعدامين الآخرين .

كاب تاون : بجنوب إفريقيا في آب/ اغسطس الماضي .

جنوب إفريقيا : مخاوف حول وقوع التعذيب أكّدتها الإفادات

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير مثيرة للقلق تشير إلى تعرض المعتقلين بموجب احكام حالة الطوارىء إلى التعذيب .

وذكرت هذه التقارير أن رجال التعذيب وضعوا أغطية على رؤوس المعتقلين وأنهالوا عليهم بالضرب ووجهت إليهم الصدمات الكهربائية . كما قام رجال التعذيب بتوجيه تهديدات بالاعدام إلى المعتقلين الآخرين عن طريق توجيه المسدسات إلى رؤوسهم . ووردت مزاعم حول تعرض بعض المعتقلين إلى أسلوب التعذيب الذي يطلق عليه أسم « الهليكوبتر » ، والذي كان رجال الشرطة يستخدمونه بشكل متكرر في الماضي . ويقضي اسلوب التعذيب المذكور بتقييد معصمي السجين وكاحليه وتعليقه بشكل مقلوب على عمود يولج خلف ركبتيه ثم يدار وينهال عليه رجال التعذيب بالضرب .

وذكرت التقارير أن ثلاثة معتقلين كانوا قد لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز ، وكان من بينهم صبي في الخامسة عشرة . وأدخل صبي آخر في الخامسة عشرة يدعى جوني ماشياني جناح الأمراض النفسية في أحد مستشفيات جوهانسبرغ اثر اطلاق سراحه بعد أن كان قد قضى اسبوعين محتجزاً بمعزل عن الآخرين . وزعمت عائلته أن حالته الصحية كانت جيدة عندما ألقي القبض عليه .

وقامت الدكتورة ويندي أور ، وهي الجراحة المحلية المسؤولة عن اجراء الفحص الطبي على المعتقلين والسجناء في منطقة بورت إليزابيث ، بتقديم أدلة إلى المحكمة العليا في ٢٥ أيلول/ سبتمبر الماضي تشير إلى تعرض المعتقلين إلى التعذيب والمعاملة السيئة بشكل منتظم وعلى نطاق واسع . وكانت الأدلة المذكورة مدعومة بشهدات مقرونة باليمين أدلى بها أكثر من ٤٠ شخصاً بمن فيهم المعتقلون ورجال الدين وعوائل المعتقلين .

وأصدرت المحكمة العليا أمراً يقضي بكبح اعتداءات رجال الشرطة على أي من المعتقلين المحتجزين بموجب أحكام حالة الطوارىء في سجني سانت ألبان ونورث أيند في منطقة بورت إليزابيث ، وعلى أي شخص يعتقل في المستقبل في المنطقتين القضائيتين لبورت إليزابيث ويوتينهيك .

وأصدرت المحكمة المذكورة حكماً مفاده أن الحصانة من المثول أمام العدالة الممنوحة مقدماً إلى رجال الشرطة للأعمال التي يرتكبونها أثناء ممارستهم للصلاحيات الممنوحة لهم بموجب حالة الطوارىء ، لن يجري العمل بها في حالة الاعتداء على المعتقلين أو التهديد بالاعتداء عليهم .

لقد قامت الدكتورة ويندي أور باجراء الفحص الطبي على المئات من المعتقلين ، وذكرت أن ما يقرب من نصف المعتقلين كانوا قد تعرضوا للاعتداء وظهرت عليهم آثار الاصابات مثل آثار الضرب والخدوش وتورم مناطق الظهر والذراعين والساقين والأيدي والوجوه ، وهي الآثار التي اثبتت صحة المزاعم التي أدلوا بها حول تعرضهم إلى التعذيب والمعاملة السيئة .

لقد حثت منظمة العفو الدولية حكومة جنوب إفريقيا على سحب صلاحيات الطوارىء الممنوحة لرجال الشرطة والخاصة بالقاء القبض على الأشخاص واعتقالهم بشكل عشوائي دون تقديمهم إلى المحاكمة ، ورفع الحصانة عن رجال الشرطة والمسؤولين الآخرين ، وضمان حماية جميع المعتقلين من التعرض للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة . كما دعت المنظمة إلى اطلاق سراح سجناء الرأي وتقديم جميع المعتقلين الآخرين إلى المحاكمة على الفور ، أو اطلاق سراحهم .

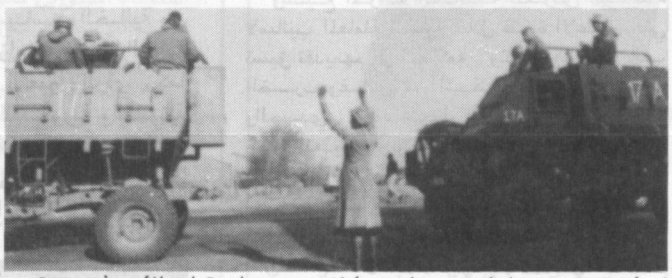

امرأة تقف بمفردها تلوح بيدها تحدياً لاحدى دوريات قوات الأمن في سويتو بجنوب إفريقيا .

احتجاز الآلاف بموجب حالة الطوارىء

اعتقل آلاف الأشخاص منذ فرض حالة الطوارىء في منتصف ليلة العشرين من تموز/ يوليو الماضي في مناطق واسعة من جنوب إفريقيا .

وكان من بين المعتقلين العديد من أعضاء منظمات السود الطلابية . ولا سيما أعضاء منظمة المؤتمر الطلابي لجنوب إفريقيا الذي حظر نشاطه في ٢٨ آب/ اغسطس الماضي ، وأعضاء المنظمات الاجتماعية في مناطق تجمع السكان السود في جميع أنحاء منطقتي جوهانسبرغ والكاب الشرقي . وينتمي العديد من هذه المنظمات إلى الجبهة الديمقراطية المتحدة التي شكّلت في عام ١٩٨٣ لتنظيم حملات ضد نظام الفصل العنصري .

وكانت السلطات قد اعتقلت بالفعل عدداً من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة لأسباب سياسية ، ومنهم من كان ينتظر المحاكمة بتهمة الخيانة . وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضايا العديد منهم باعتبارهم من سجناء الرأي .

لقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها في مناسبات عديدة لحكومة جنوب إفريقيا حول أحكام حالة الطوارىء وعمليات إلقاء القبض واعتقال أعداد كبيرة من منتقدي الحكومة ومناهضي سياسة الفصل العنصري ، ويعتقد أن العديد منهم من سجناء الرأي .

سجن المواطنين الرومانيين بسبب معتقداتهم الدينية

■ قام أربعة شبان من الطائفة المعمدانية بالمشاركة بمظاهرة احتجاجاً على ما كانوا يعتقدون أنه قمع للمسيحيين في رومانيا . فأودعوا السجن بتهمة القيام « بسلوك طفيلي » .

■ قام معلم سابق بالشكوى إلى احدى الاذاعات الأجنبية لاعتقاده بأنه كان قد طرد جوراً من وظيفته . فصدر عليه حكم بالسجن لمدة ثمانية أعوام لقيامه « بالحط من قدر الأجهزة المركزية للحزب والدولة » .

■ وجهت إلى أحد أفراد الطائفة الأدفنية تهمتي « الاختلاس » و « حيازة عملة أجنبية » وأودع السجن بسبب نشاطاته الدينية ولأن والده وأخيه قررا عدم العودة على اثر زيارة قاما بها إلى الولايات المتحدة .

هذه هي بعض الأمثلة على قيام السلطات في رومانيا باستخدام قوانين البلاد لسجن الأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية .

قد تكون القوانين التي يجري تطبيقها موضوعة بشكل خاص بهدف معاقبة نشاط سياسي أو ديني معين مثل « القيام بأي عمل يستهدف تغيير النظام « الاشتراكي » أو « توزيع النصوص ... دون ترخيص قانوني » . أو قد تكون قوانين ومراسيم لا علاقة لها ظاهرياً بأي نشاط ديني أو سياسي مثل القوانين التي

زعم أن أميل موكانو قد تعرض للتعذيب بعد أن عثرت شرطة الأمن على كتب دينية في منزله .

تنص على معاقبة « الطفيلية » و « الاختلاس » و « جرائم الشذوذ الجنسي » .

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن استخدام القوانين المذكورة لسجن الأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية الخالية من العنف هو أمر يتنافى مع التزامات رومانيا الدولية باحترام حق التمتع بحرية التعبير والرأي ، كما أنه يتعارض مع أحكامها الدستورية والقانونية المعمول بها داخل البلاد .

المزاعم

وتلقت منظمة العفو الدولية أيضاً عدداً من المزاعم

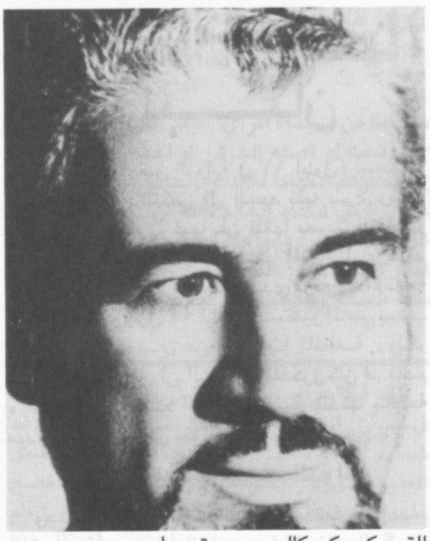

القس كيوركي كاليو ـ دوميتريسا

من سجناء الرأي السابقين تفيد بأن الاجراءات القانونية المتبعة في اجراء التحقيقات والمحاكمات والاحتجاز للسجناء السياسيين الذين لا يستخدمون العنف ، لا تتماشى والقواعد الدولية أو الأحكام القانونية المعمول بها محلياً .

التعذيب النفسي

وتشيع المزاعم الخاصة بتعرض السجناء لأساليب المعاملة السيئة خلال فترة الاعتقال التي تسبق تقديمهم إلى المحاكمة . وتشمل هذه الأساليب الضرب وغيره من أشكال الضغط النفسي والجسدي . فأحد سجناء الرأي السابقين يزعم أن رجال التعذيب حرموه من تناول الطعام لمدة ثلاثة أيام أثناء عملية استجوابه ، ويزعم سجين سابق آخر أنه احتجز لمدة شهرين في زنزانة كان الضوء فيها مشتعلا لمدة ٢٤ ساعة يومياً .

لقد قام القس الارثوذكسي الأب كيوركي كالسيو ـ ديوميتريسا الذي أودع السجن بتهمة قيامه بنشر « الدعاية ضد الدولة الاشتراكية » في عام ١٩٧٩ ، بوصف المعاملة التي تلقاها خلال فترة الاحتجاز التي سبقت محاكمته ، في رسالة مفتوحة جاء فيها ما يلي :

« لم يقم رجلا الاستجواب (عقيد شرطة الأمن ونائبه)، إلا بتوجيه الإهانات إليّ وإلى أفراد عائلتي ، الأحياء منهم والأموات ، بأكثر الأساليب امتهاناً للكرامة لبضعة أيام خلال فترة استجوابي . وحدث ذلك في الوقت الذي كان جهاز شرطة الأمن قد قرر مقدماً بأني محكوم عليّ بالموت ... وبعد مرور ثلاثة أيام على استجوابي الذي لم أجب فيه الاّ بالنفي على جميع الاسئلة ، جاء رئيس شرطة الأمن إلى المكتب وأصدر أوامره بابقائي رهن التحقيق بشكل متواصل ـ « بدون توقف » على حد تعبيرهم . واستمر التحقيق معي لمدة ٤٨ ساعة .

■ لقد نشرت منظمة العفو الدولية في أيلول/سبتمبر الماضي تقريراً مؤلفاً من خمس عشرة صفحة يحمل عنوان : رومانيا : قضايا العقوبة الدينية والسياسية .

ويمكن الحصول على نسخ من التقرير المذكور من فروع المنظمة ومن سكرتاريتها الدولية في لندن .

أخبار السجناء

وردت إلى منظمة العفو الدولية في أيلول/سبتمبر الماضي أنباء اطلاق سراح ٢٣٨ سجيناً كانت المنظمة قد تبنت قضاياهم أو أجرت تحقيقات بشأنها . وقد تبنت المنظمة ٤٤٢ قضية جديدة .

موجز الأنباء

إثيوبيا

أطلق سراح ٨٨ سجيناً سياسياً بالاضافة الى ٦٨٩ سجيناً عادياً في ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي ، وذلك بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لقيام الثورة في إثيوبيا . ولم تعلن الحكومة عن أية تفاصيل حول هذا الموضوع . ولا يعرف حتى الآن ما إذا كانت السلطات قد أطلقت سراح أي من سجناء الرأي ممن كانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضاياهم .

ولم يشمل العفو المذكور ثلاثة من سجناء الشهر السابقين وهم تسيهاي توليسا وسيبلي ديستا وزيكي أسفاو . فهؤلاء لا يزالون رهن الاعتقال لفترة غير محدودة ودون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم .

لقد رحبت منظمة العفو الدولية بخبر اطلاق سراح السجناء ، إلا أنها ناشدت الحكومة اطلاق سراح جميع سجناء الرأي دون تأخير . كما دعت المنظمة أيضاً إلى إعادة النظر في قضايا جميع السجناء السياسيين الذين يعتقد أن عددهم يبلغ عدة آلاف ، وحثت على قيام الحكومة إما بتوجيه التهم الجنائية المعروفة إليهم ومحاكمتهم محاكمة رسمية وعادلة ، وإلا اطلاق سراحهم .

عقوبة الاعدام

وردت إلى منظمة العفو الدولية أخبار صدور أحكام بالاعدام ضد ٧٢ شخصاً في ١٣ قطراً وتنفيذ أحكام الاعدام باثنين وستين شخصاً في ١٢ قطراً خلال آب/اغسطس الماضي .

غواتيمالا

بعثت منظمة العفو الدولية في ٥ أيلول/سبتمبر الماضي برسالة بالتلكس إلى رئيس الدولة في غواتيمالا الجنرال اوسكار هامبرتو ميجيا فكتور اعربت فيها عن قلقها حول التقارير التي أفادت بأن السلطات كانت قد ألقت القبض على ٥٠٠ شخص عقب قيام مظاهرات احتجاج على ارتفاع اجور وسائط النقل . وذكرت التقارير أن عدداً من الأشخاص قد أصيبوا بجروح وقتل عشرة آخرون عندما قامت قوات الجيش بمحاولة السيطرة على تلك المظاهرات .

وطالبت منظمة العفو الدولية السلطات الحكومية بالاعلان عن أسماء جميع الأشخاص المعتقلين مع تحديد أماكن اعتقالهم والسماح لهم بالاتصال بعوائلهم ومحاميهم ، وحثت المنظمة على اطلاق سراح جميع المعتقلين المذكورين ما لم توجه اليهم تهمة جنائية معروفة ويقدموا إلى القضاء .

كما دعت المنظمة إلى إجراء تحقيق عاجل في الظروف التي أحاطت بحوادث الوفاة التي اوردتها التقارير .

مطبوعات منظمة العفو الدولية ـ قيمة الاشتراك السنوي خمسة جنيهات استرلينية
1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed In Great Britain by Shadowdean Limited, Unit B, Roan Estate, Mortimer Road, Mitcham, Surrey. ISSN 0308 6887